



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.16, Issue 32 (2024), 14392- 14419

USRIJ Pvt. Ltd

دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة

العربية السعودية

إعداد/

رائد سراج رجب المالكي

Raed Siraj Ragab Almalki

233000205

سعد مشبب عوض أبوسنينه آل حويز

Saad Mushabab Awad Abosnainah Alhuwayez

233001329

جامعة ميد أوشن، كلية الإدارة، تخصص إدارة مشاريع

طلاب ماجستير

الايمل/

almalkihr6@gmail.com

Saadalhuwayez@gmail.com

إشراف

د.الفصل عبدالحميد محمد

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohamed

د.فايز علي جراد

Dr.Fayez Ali Jrad

م ٢٠٢٤/٥١٤٤٥

١٤٣٩٢

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة شاملة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل مدى تكامل مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيات إدارة المشاريع في كلا القطاعين، واستكشاف الفروقات والتشابهات بينهما في سياق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. تمثل حجم العينة في ١٧٠ مشاركًا، بما في ذلك مدراء مشاريع وموظفين من كلا القطاعين، لضمان جمع بيانات تمثيلية وشاملة تعكس واقع توجيهات الاستدامة. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبيانات مصممة بعناية لقياس مدى تطبيق توجيهات الاستدامة، بالإضافة إلى مقابلات عميقة مع خبراء في المجال لإثراء التحليل. أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يمتاز بمرونة أكبر في تطبيق توجيهات الاستدامة، مما يتيح له التكيف السريع مع متطلبات السوق وتلبية المعايير البيئية والاجتماعية بكفاءة. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مشتركة، مثل نقص التمويل والكوادر المدربة وغياب التشريعات الداعمة بشكل كافٍ. كما تبين أن الفروقات الثقافية والتنظيمية تلعب دورًا محوريًا في كيفية تبني الاستدامة؛ حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية أكبر في تعديل استراتيجياته مقارنة بالقطاع العام الذي يتبع نهجًا أكثر تقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة - إدارة المشاريع - القطاع العام - القطاع الخاص - المملكة العربية

السعودية - توجيهات الاستدامة - المقارنة بين القطاعات.



Abstract:

This study aims to conduct a comprehensive comparison of sustainability guidelines in project management between the public and private sectors in the Kingdom of Saudi Arabia, as it seeks to analyze the extent to which sustainability concepts are integrated within project management strategies in both sectors, and to explore the differences and similarities between them in the context of efforts to achieve sustainable development in accordance with the Kingdom's Vision 2030. The sample size was 170 participants, including project managers and employees from both sectors, to ensure the collection of representative and comprehensive data that reflects the reality of sustainability guidelines. The study relied on a descriptive analytical research methodology, where carefully designed questionnaires were used to measure the extent of implementation of sustainability guidelines, in addition to in-depth interviews with experts in the field to enrich the analysis. The results showed that the private sector is more flexible in implementing sustainability guidelines, allowing it to quickly adapt to market requirements and efficiently meet environmental and social standards. However, both sectors face common challenges, such as a lack of funding and trained personnel and the absence of adequately supportive legislation. It was also found that cultural and organizational differences play a pivotal role in how sustainability is adopted; the private sector has greater freedom to adjust its strategies compared to the public sector, which follows a more traditional approach.

Keywords: Sustainability - Project Management - Public Sector - Private Sector - Saudi Arabia - Sustainability Guidelines - Cross-Sector Comparison.

١. المقدمة:

في السنوات الأخيرة، أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المشاريع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يأتي هذا في سياق رؤية ٢٠٣٠ التي أطلقتها المملكة، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على تطوير القطاعات الأخرى مثل الطاقة

المتجددة، والسياحة، والخدمات اللوجستية. في هذا الإطار، تلعب الاستدامة دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، مما يستدعي توجيهات واضحة وصارمة لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المشاريع (Al-Shihri، ٢٠٢٣).

تشير توجيهات الاستدامة إلى المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية إدارة المشاريع. يتضمن ذلك تقليل الأثر البيئي للمشاريع، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، تختلف هذه التوجيهات بشكل كبير بين القطاعين العام والخاص، مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة لفهم الفروقات وأسبابها، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه كل قطاع في هذا السياق (Al-Yami، ٢٠٢٣).

في القطاع العام، تبرز أهمية الاستدامة من خلال السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية التي تفرضها الدولة على المشاريع العامة. يتمثل دور الحكومة في وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية التخطيط والتنفيذ للمشاريع، وضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. تساهم هذه التوجيهات في تعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار والاستدامة. علاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات الحكومية بقدرة أكبر على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Aljarallah، ٢٠٢٠).

من ناحية أخرى، يُعد القطاع الخاص محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي. وتعتبر الشركات الخاصة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق والتكنولوجيا. تركز توجيهات

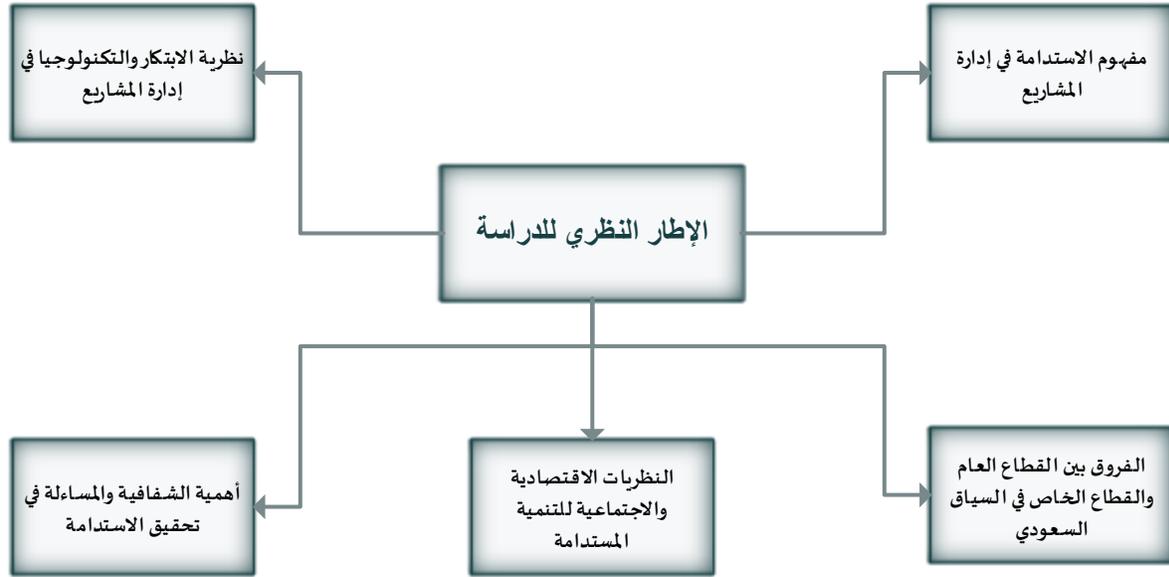


الاستدامة في القطاع الخاص بشكل رئيسي على تحقيق الكفاءة والربحية مع الحفاظ على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. يسعى العديد من الشركات إلى تبني استراتيجيات الاستدامة كوسيلة لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية، حيث أصبحت الاستدامة معياراً مهماً لتقييم أداء الشركات من قبل المستثمرين والمستهلكين على حد سواء (Alaloul، ٢٠٢٢).

٢. المحتوى النظري:

١،٢. الإطار النظري:

في دراسة بعنوان دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، يعد الإطار النظري عنصراً أساسياً، حيث يوفر الأسس الفلسفية والفكرية التي توجه البحث. هذا الإطار يتضمن مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تساعد في فهم الاستدامة وإدارة المشاريع في السياق السعودي، بالإضافة إلى تقديم تفسيرات للعوامل المؤثرة على نجاح الاستدامة في القطاعين العام والخاص.



رسم توضيحي ١: الإطار النظري للدراسة

2.2. أهمية الدراسة:

✓ تعزيز فهم الفروق بين القطاعين

تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الفروقات الجوهرية بين القطاعين العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة. من خلال دراسة مقارنة، يمكن تحديد مدى التفاوت في السياسات والإجراءات المتبعة، واكتشاف نقاط القوة والضعف في كل قطاع. هذا الفهم يمكن أن يساعد صناع القرار في تطوير سياسات أكثر فعالية وشمولية تراعي الخصائص الفريدة لكل قطاع، مما يسهم في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع (Ershadi، ٢٠٢١).

✓ دعم تحقيق رؤية ٢٠٣٠

تمثل الاستدامة أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم توصيات عملية لدعم تنفيذ أهداف رؤية ٢٠٣٠ بشكل أكثر فعالية. تحليل توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع سيساعد في تحديد الفجوات الموجودة والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، مما يمكّن من تطوير استراتيجيات مبتكرة تعزز الاستدامة وتدعم التنمية الشاملة (AlGhamdi، ٢٠٢٢).

✓ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. تساهم هذه الدراسة في تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين من خلال تقديم تحليل دقيق للفروقات والتحديات المشتركة. من خلال فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في كل قطاع، يمكن تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع مستدامة، وتطوير آليات مشتركة تضمن تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية وكفاءة (Al-Hanawi M.، ٢٠١٩).

✓ تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع

تساعد هذه الدراسة على تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع من خلال تقديم توصيات مبنية على التحليل المقارن لتوجيهات الاستدامة. يمكن أن تسهم النتائج في تبسيط الإجراءات وتحسين السياسات الحالية في كلا القطاعين، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع أكثر كفاءة وفعالية. تحسين الأداء الإداري يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من الفوائد الاجتماعية والبيئية للمشاريع، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل (Khan، ٢٠٢٠).

٣,٢. أهداف الدراسة:

✓ تهدف الدراسة إلى تطوير برامج تدريبية وتعليمية موجهة للعاملين في كلا القطاعين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بتوجيهات الاستدامة. يمكن أن تساهم هذه البرامج في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ المشاريع المستدامة بفعالية، وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.

✓ تسعى هذه الدراسة المقارنة إلى تحقيق فهم عميق وشامل للفروقات والتحديات في تطبيق توجيهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم تحليل مفصل وتوصيات عملية، تهدف الدراسة إلى تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعين، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة المشاريع، ودعم الابتكار والتكنولوجيا المستدامة، ورفع مستوى الوعي والتثقيف حول الاستدامة. بهذه الطريقة، تساهم الدراسة في تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية ٢٠٣٠، وضمان التنمية المستدامة للمملكة على المدى الطويل.

✓ يركز هذا الهدف على التطور التاريخي وتطور السياسات الحكومية والأطر التنظيمية التي تتطلب معايير الاستدامة في القطاع العام في المملكة العربية السعودية. ويستلزم ذلك البحث في أوراق السياسات الرئيسية والإجراءات التشريعية واستراتيجيات التنمية الوطنية مثل رؤية ٢٠٣٠. ويتمثل هدف الدراسة في فهم أفضل لكيفية تنفيذ مفاهيم الاستدامة في إدارة المشاريع في القطاع العام على مر الزمن، مع تسليط الضوء على المعالم الرئيسية والتحديات في الأولويات والمشاكل التي واجهتها (Modibbo، ٢٠٢١).

✓ تعتبر تقييمات الأثر البيئي أدوات بالغة الأهمية لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمشاريع المقترحة قبل الموافقة عليها وتنفيذها. ويهدف هذا إلى دراسة مدى نجاح استكمال تقييمات الأثر البيئي واستخدامها في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك تقييم دراسات الحالة وقراءة تقارير تقييم الأثر البيئي وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة في تخطيط المشاريع والإدارة البيئية. والهدف هو اكتشاف كيف تساعد تقييمات الأثر البيئي في اتخاذ القرارات طويلة الأجل والحفاظ على البيئة والامتثال التنظيمي (Noble، 2022).

٢, ٤. أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هي الفروق في جودة إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الممارسات الرئيسية لإدارة المشاريع في القطاع العام والقطاع الخاص؟
- كيف تختلف استراتيجيات تخطيط المشاريع وتنفيذها بين القطاعين؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها كل من القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المشاريع؟
- هل تؤثر الهياكل التنظيمية المختلفة في القطاعين على كفاءة إدارة المشاريع؟
- ما هي المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس جودة إدارة المشاريع في كل من القطاعين؟
- كيف يؤثر الاستثمار في التدريب والتطوير على تحسين جودة إدارة المشاريع في القطاعين؟

- ما هو تأثير البيئة التنظيمية والثقافية على إدارة المشاريع في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟
- هل تختلف توقعات الأداء والنتائج المتوقعة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال إدارة

المشاريع؟

٥,٢ . فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيسي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- تختلف السياسات والإجراءات المتبعة لتطبيق توجيهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- يؤثر الإطار التنظيمي المختلف على تنفيذ توجيهات الاستدامة بطرق مختلفة بين القطاعين.
- هناك اختلافات في مدى الالتزام والتنفيذ الفعلي لتوجيهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- هناك تأثير للتكنولوجيا والابتكار على تنفيذ توجيهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.
- هناك تأثير للعوامل الثقافية والاجتماعية المحلية على تنفيذ توجيهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.

٦,٢ . أدوات الدراسة:

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة

المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة. تعتبر المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من العناصر الأساسية التي تعزز دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. إذ تشمل هذه المتغيرات عوامل مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، وكلها تلعب دورا محوريا في تشكيل آراء وتوقعات الأفراد حول دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

٧,٢ . حدود الدراسة:

✓ الحدود البشرية

يشمل هذا الجانب جميع الأشخاص المشاركين في الدراسة والذين يتعلقون بالمشاريع في القطاعين

العام والخاص في المملكة العربية السعودية. يمكن أن تشمل هذه الفئات:

- المديرين التنفيذيين والمشرفين على المشاريع، وهم الذين يتولون تطبيق سياسات الاستدامة داخل المشاريع ويضطلعون باتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بها.

- الموظفين التقنيين والإداريين الذين يشاركون في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة داخل المشاريع.

✓ الحدود الزمانية

تشير إلى الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والتي تحدد إطار البيانات التي يتم جمعها وتحليلها. في هذه الحالة، يمكن أن تشمل الحدود الزمنية:

- الدراسة تتمحور حول السياسات والممارسات الحالية للقطاعات العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة، مع التركيز على السياق الراهن للمشاريع خلال عام ٢٠٢٤.

- تقدير كيفية تطور توجيهات الاستدامة في المستقبل والتحديات المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على القطاعين، مما يساعد في توجيه التوصيات المستقبلية.

✓ الحدود المكانية

تركز على الموقع الجغرافي للدراسة والتي قد تؤثر على السياق والبيئة التي تعمل فيها المشاريع. بالنسبة لهذه الدراسة، تتمحور الحدود المكانية حول المملكة العربية السعودية، مع التركيز على:

- السياق الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر على تبني وتطبيق توجيهات الاستدامة في المشاريع.

- الظروف البيئية والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد الحلول المستدامة والمتاحة للقطاعات العام

والخاص.

٢، ٨. الدراسات السابقة:

تتناول دراسة (Alqahtani، ٢٠٢٤) عوامل النجاح الحاسمة (CSFs) الحاسمة للنشر الفعال لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مشاريع الإسكان المستدام في المملكة العربية السعودية (KSA)، والتي تدعم رؤية الأمة ٢٠٣٠. من خلال منهجية قوية تتضمن من خلال مراجعة عميقة للأدبيات، ومقابلات منظمة، ودراسة استقصائية تشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين، تعطي الدراسة الأولوية لأربعة عشر عاملاً حاسماً مهماً جزءاً لا يتجزأ من فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وباستخدام تحليل عملية التسلسل الهرمي التحليلي، تؤكد النتائج الرئيسية على الأهمية القصوى للجوانب التقنية مع التركيز على الاستدامة، وتصميم تقاسم المخاطر وتخصيصها لتشمل التكنولوجيات الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة، والاستقرار الاقتصادي في ضوء الاستدامة البيئية طويلة الأجل في تعزيز مشاريع الإسكان المستدامة الناجحة. ومن الجدير بالذكر أن نموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT) يُصنف على أنه أكثر طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص فعالية، حيث حصل على متوسط درجة أهمية قدرها ٤,٠٧. ويتناقض هذا النموذج مع الطرائق الأخرى مثل التصميم والبناء والتشغيل (DBO) والبناء والتملك والتأجير والتحويل (BOLT)، التي سجلت نتائج أقل في الفعالية. يوفر هذا التقييم الشامل رؤية مهمة لصانعي السياسات والممارسين، مع التركيز على الاختيار الاستراتيجي لطرائق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد أولويات عوامل النجاح الحرجة لتعزيز استدامة وفعالية مشاريع الإسكان في المملكة العربية السعودية.

تعد المملكة العربية السعودية دولة مهمة بين دول الشرق الأوسط ودولة محورية بسبب موقعها الرئيسي في إنتاج النفط العالمي. أصبحت الممارسات المستدامة من الاعتبارات البارزة بين مؤسسات الأعمال في

القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. تم في هذه الدراسة تحليل البيانات الثانوية والأولية المتعلقة بممارسات الاستدامة وإدارة الكربون في المملكة العربية السعودية ومؤسساتها التجارية. لقد كانت حكومة المملكة العربية السعودية جادة في معالجة المشاكل البيئية. وكشفت البيانات الأولية أن مديري القطاع الخاص كانوا أفضل استعدادًا وحريصين على التعامل مع مشاكل الاستدامة وإدارة الكربون مقارنة بمؤسسات القطاع العام. وأعرب المديرون السعوديون الذين شملهم الاستطلاع عن أملهم في أن يبدأ أصحاب العمل في مكافأة إجراءات الاستدامة الإيجابية والتركيز على تثقيف المديرين حول ممارسات إدارة الكربون. هناك حاجة لإصلاح النظام التعليمي لإعداد مديري المستقبل الذين هم على استعداد لتنفيذ سياسات الاستدامة في منظماتهم. يمكن لنتائج هذا المشروع أن تساعد صناع السياسات في المملكة العربية السعودية وقيادات جامعات القطاعين العام والخاص على إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي لإعداد الطلاب لوظائف المستقبل ومساعدة المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الاستدامة (Hashmi، ٢٠١٨).

٩,٢. المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية لتحقيق أهدافها المتعلقة بدراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. تهدف المنهجية الكمية إلى جمع بيانات قابلة للقياس وتحليلها إحصائيًا للوصول إلى استنتاجات دقيقة وموثوقة.

١٠,٢ . الأساليب الإحصائية المتبعة:

لغرض معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الدراسة وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة تم إجراء العديد من التحليلات الوصفية والاستدلالية وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical package of social.

٣ . النتائج

١,٣ . الوصف الإحصائي للبيانات

• تجميع وحصر البيانات

لقد تم بناء أسئلة الاستبانة من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والاستعانة بخبراء مجال الاستدامة. لقد تم الاستعانة بنموذج جوجل من أجل نشر الاستبيان على الأعضاء المهتمين بالموضوع. لقد تم الحصول على ١٧٠ ردًا من المستجيبين في التجربة، ومن خلال الاعتماد على برنامج spss سنتجه إلى تحليل البيانات والتوصل إلى النتائج

• الوصف الإحصائي للبيانات

يعد الوصف الإحصائي الأساسي للبيانات عنصرًا أساسيًا في تحليل البيانات الذي يستلزم وصف وفهم الخصائص الأساسية لجمع البيانات. يوفر هذا الإجراء معلومات عن الاتجاه المركزي للبيانات وتنوعها وتوزيعها.

غالبًا ما يستلزم وصف البيانات الإحصائية استخدام الإحصائيات الوصفية، وهي عبارة عن معلمات إعلامية موجزة تلخص البيانات وتعرضها بطريقة ذات صلة. يتضمن ذلك مقاييس مثل المتوسط والوسيط

والوضع والانحراف المعياري، والتي تساعدك على فهم الاتجاه المركزي لمجموعة البيانات والتباين والتوزيع.

تساعد هذه الإحصائيات في فهم الصفات العامة للبيانات وتحسين تفسيرها (Shiva, 2023).

Statistics							
	N		Std. Deviation	Skewness	Std. Error of Skewness	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis
	Valid	Missing					
الجنس	170	0	.501	-.095	.186	-2.015	.370
السن	170	0	1.315	.675	.186	-.749	.370
الدرجة العلمية	170	0	1.652	-.117	.186	-1.707	.370
هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعماً حكومياً أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.644	.269	.186	-1.544	.370
هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجيهات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.653	.289	.186	-1.523	.370
هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية؟	170	0	1.713	.498	.186	-1.488	.370
هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟	170	0	1.557	.371	.186	-1.338	.370
هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟	170	0	1.691	.238	.186	-1.605	.370

هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟	170	0	1.608	.398	.186	-1.417	.370
هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟	170	0	1.674	.422	.186	-1.476	.370
هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.733	.094	.186	-1.718	.370
هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة؟	170	0	1.611	.600	.186	-1.242	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.587	.645	.186	-1.144	.370
هل تعتقد أن توجيهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟	170	0	1.627	.448	.186	-1.383	.370
هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.620	.675	.186	-1.178	.370
هل تعتقد أن توجيهات الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص؟	170	0	1.646	.385	.186	-1.491	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.661	.556	.186	-1.358	.370

هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟	170	0	1.607	.556	.186	-1.254	.370
هل ترى أن تطبيق توجيهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.717	.588	.186	-1.415	.370
هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.762	.578	.186	-1.493	.370

جدول ١: الوصف الإحصائي للبيانات.

٢,٣. مصداقية وموثوقية البيانات

بناء على تحليل الفكرونباخ لإثبات مصداقية وموثوقية البيانات، يمكن ان نستنتج أن البيانات التي لدينا صالح للتحليل بنسبة ١٠٠%. إضافة الى ان معيار الفاكرونباخ الذي يساوى 893. والذي يقترب بشدة من الواحد الصحيح، يمكن ان يدل على مصداقية وموثوقية البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	170	100.0

جدول ٢: ملخص إنجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items

.893	.880	20
------	------	----

جدول ٣: إحصائيات الموثوقية.

٣,٣. العلاقة بين المتغيرات:

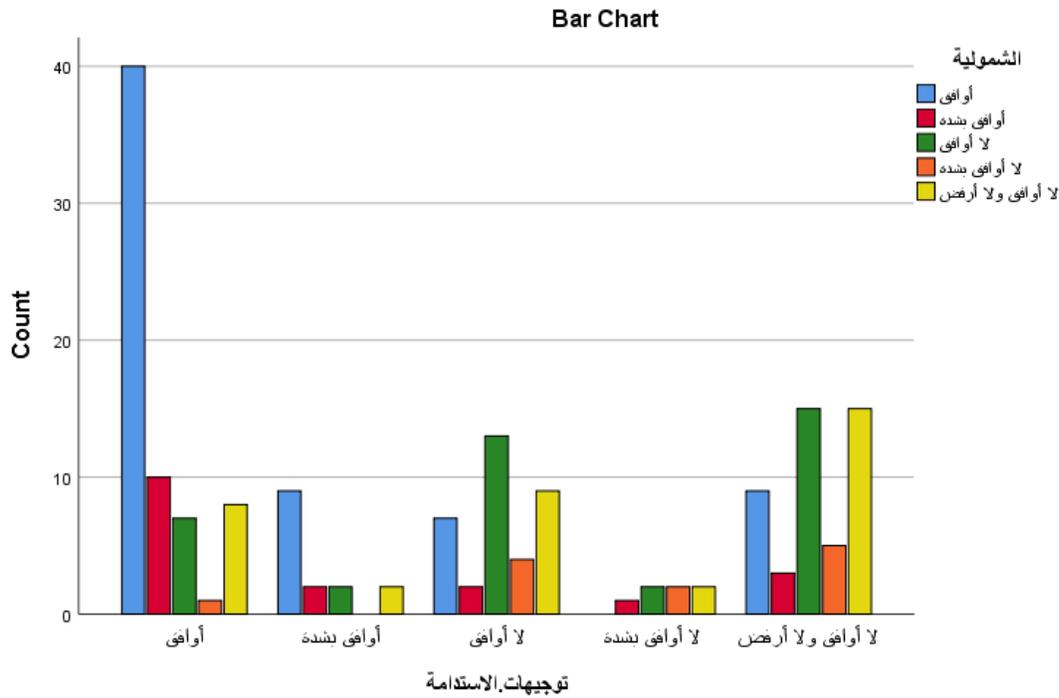
- هل التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن

أن نستنتج أن التدريبات في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	49.958 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	53.657	16	.000
Linear-by-Linear Association	28.201	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٤: اختبار كاي اسكوير لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي ٢: المقاييس المتمثلة في تحليل العلاقة لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

- هل القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

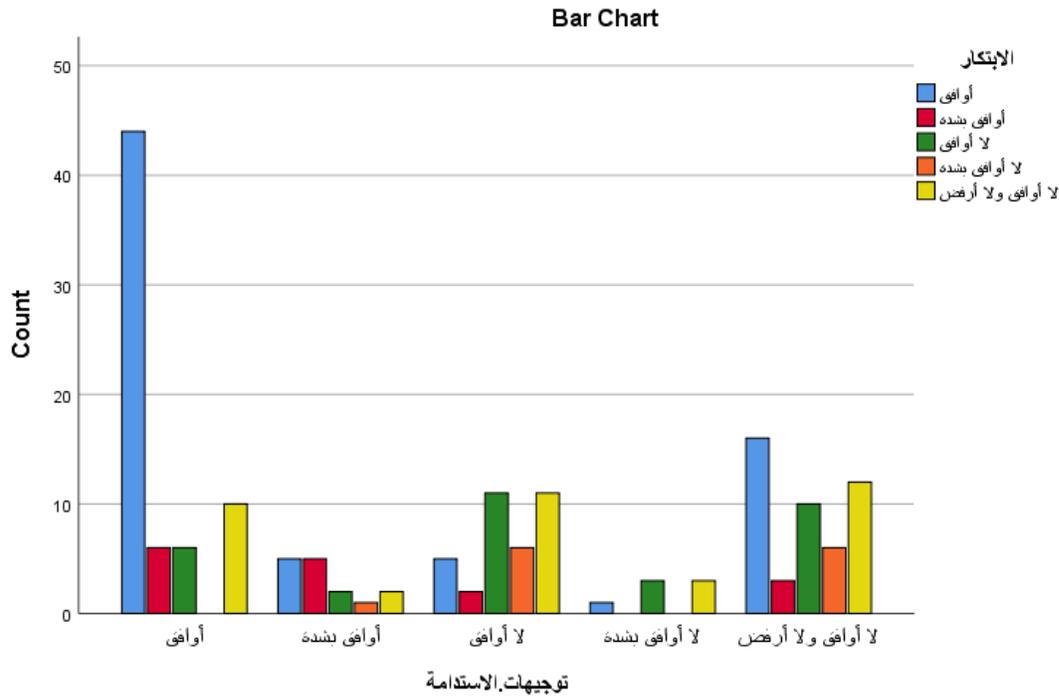
بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن

أن نستنتج أن السعي للابتكار في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	54.121 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	56.249	16	.000

Linear-by-Linear Association	14.895	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٥: اختبار كاي اسكوير للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي ٣: المقاييس المتمثلة في تحليل العلاقة للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

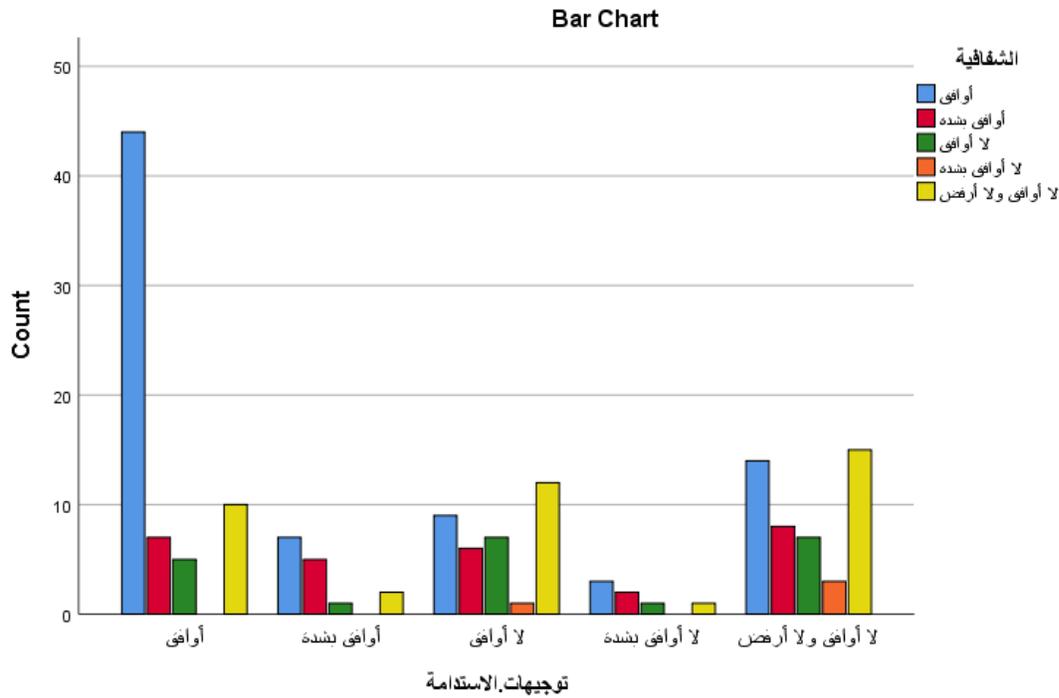
• هل الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في

المملكة العربية السعودية؟

بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج تنفيذ التوجيهات وتطبيق الشفافية في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	31.637 ^a	16	.011
Likelihood Ratio	32.288	16	.009
Linear-by-Linear Association	13.208	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٦: اختبار كاي اسكوير لتنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي ٤: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتنفيذ توجيهات الاستخدام أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

٤. الاستنتاجات:

توصلت هذه الدراسة المقارنة بين توجيهات الاستخدام في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تسلط الضوء على الفروق والتشابهات بين القطاعين، وأثر هذه التوجيهات على تحقيق الاستخدام في المشاريع. تشير النتائج إلى أن القطاع الخاص يتمتع بمرونة أكبر وقدرة أعلى على التكيف السريع مع المتغيرات، مما يجعله أكثر استعدادًا لتبني ممارسات الاستخدام الحديثة مقارنة بالقطاع العام. حيث يظهر القطاع الخاص قدرة أكبر على دمج الابتكارات التقنية في عملياته، مثل استخدام أنظمة إدارة المشاريع الرقمية وتقنيات التحليل الذكي للبيانات، مما

يسهم في تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتقليل الهدر البيئي. في المقابل، يواجه القطاع العام بعض التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والروتين الإداري، مما يعيق تبني المبادرات المستدامة بشكل فعال وسريع. ومع ذلك، يُظهر القطاع العام التزامًا قويًا بتنفيذ الاستدامة من خلال برامج ومشاريع مدعومة حكوميًا تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق واسع. وتبين الدراسة أن هناك تحديات مشتركة بين القطاعين تتعلق بنقص الوعي الكافي بالاستدامة، والحاجة إلى تعزيز القدرات البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنيات الاستدامة المتقدمة. كما تُظهر النتائج أن الفروقات الثقافية والتنظيمية بين القطاعين تؤثر بشكل كبير على كيفية تبني وتطبيق مفاهيم الاستدامة، حيث يتمتع القطاع الخاص بثقافة مؤسسية مرنة تتيح التغيير والتكيف السريع مع المتطلبات الجديدة، بينما يميل القطاع العام إلى اتباع نهج تقليدي أكثر تحفظًا. وتبرز الدراسة أهمية وضع سياسات وتشريعات داعمة لتحفيز تبني ممارسات الاستدامة في كلا القطاعين، مع التركيز على تعزيز التعاون بينهما لتبادل الخبرات والمعرفة. بشكل عام، تشير استنتاجات الدراسة إلى أن تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع يتطلب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، وتطوير استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة والابتكار، لدفع عجلة التنمية المستدامة في المملكة وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ بنجاح.

٥. التوصيات:

توضح النتائج أن هناك نقصًا في المعرفة والفهم العميق لمفاهيم الاستدامة بين العاملين في القطاعين العام والخاص. لذا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية شاملة تستهدف جميع مستويات الموظفين من العاملين والمشرفين إلى المدراء التنفيذيين. يجب أن تتضمن هذه البرامج محتويات تعليمية حول أهمية الاستدامة وتأثيرها على البيئة والاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى كيفية تطبيق ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية

للمشاريع. كما يُفضل أن تشمل البرامج التدريبية ورش عمل تفاعلية وحلقات نقاش، لتوفير فرص التعلم من التجارب العملية والتفاعل مع الخبراء في هذا المجال. يمكن أن تسهم هذه المبادرات في بناء ثقافة مؤسسية مستدامة تعزز المسؤولية البيئية والاجتماعية في كافة أنشطة المشروع.

أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات وتشريعات واضحة وفعالة لدعم الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من المهم أن تقوم الجهات المعنية بتحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي ليشمل تشجيع الممارسات المستدامة وتوفير الحوافز للمنشآت التي تتبنى سياسات الاستدامة بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه السياسات تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تحقق أهداف الاستدامة، أو توفير تمويل ميسر للمشاريع التي تركز على الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء نظام متابعة وتقييم دوري لمراقبة الامتثال لمعايير الاستدامة، وضمان تحسين الأداء المستدام بشكل مستمر. إن وجود تشريعات قوية سيخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات على تحسين ممارساتها المستدامة باستمرار.

أحد الاستنتاجات الرئيسية من الدراسة هو الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. لذا، توصي الدراسة بتطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الشراكات تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة تسلط الضوء على الابتكارات والتقنيات الجديدة في مجال الاستدامة، وتبادل الخبرات بين مختلف المشاريع والمبادرات. كما يمكن إنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل متعددة التخصصات للعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة التي تلبي احتياجات كلا القطاعين. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تعزيز القدرات المشتركة وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بكفاءة أعلى.



تشير الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا والابتكار يلعبان دورًا حاسمًا في تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من الضروري أن تستثمر الشركات والجهات الحكومية في تطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف المستدامة. يمكن أن تشمل هذه التقنيات استخدام أنظمة إدارة المشاريع الذكية، والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرار، وتقنيات إنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة الموارد وتقليل الهدر. كما يمكن للابتكار أن يساهم في تطوير مواد بناء مستدامة وتقنيات إعادة التدوير التي تقلل من الأثر البيئي للمشاريع. ينبغي تشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المستدامة من خلال دعم المبادرات الريادية والابتكارية التي تساهم في تقديم حلول جديدة للمشكلات البيئية والاجتماعية.



6. المراجع:

- Alaloul, W. S. (2022). Assessment of Economic Sustainability in the Construction Sector: Evidence from Three Developed Countries (the USA, China, and the UK). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/10/6326>
- AlGhamdi, A. A. (2022). Artificial Intelligence in Education as a Mean to Achieve Sustainable Development in Accordance with the Pillars of the Kingdom's Vision 2030. Retrieved from <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1369433.pdf>
- Al-Hanawi, M. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334257856_An_Analysis_of_Public-Private_Partnerships_and_Sustainable_Health_Care_Provision_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Aljarallah, S. (2020). An Investigation into Sustainable e-Government in Saudi Arabia. Retrieved from <https://academic-publishing.org/index.php/ejeg/article/view/668/631>
- Alqahtani, F. K. (2024). Appraising critical success factors in sustainable housing projects: A comparative study of PPP modalities in Saudi Arabia. Retrieved from [https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440\(24\)08885-6.pdf](https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440(24)08885-6.pdf)
- Al-Shihri, F. S. (2023). PRINCIPLES OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THEIR APPLICATION IN URBAN PLANNING IN SAUDI ARABIA. Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_114898_0208cc1961e04d3bd12fca7ad71f2c67.pdf
- Al-Yami, A. M. (2023). AN OVERVIEW OF SUSTAINABILITY IN SAUDI ARABIA. Retrieved from <https://core.ac.uk/download/288368130.pdf>
- Ershadi, M. (2021). Comparative Analysis of PMO Functions between the Public and Private Sectors: Survey of High-Performing Construction Organizations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354269514_Comparative_Analysis_of_PMO_Functions_between_the_Public_and_Private_Sectors_Survey_of_High-Performing_Construction_Organizations



- Hashmi, A. (2018). Sustainability Commitment In Saudi Arabia And Need For Educational Reforms For The Jobs Of The Future. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/297892157_Sustainability_Commitment_In_Saudi_Arabia_And_Need_For_Educational_Reforms_For_The_Jobs_Of_The_Future
- Khan, U. (2020). Environmental Sustainability Awareness in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/344696909_Environmental_Sustainability_Awareness_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Modibbo, U. M. (2021). A new framework for the sustainable development goals of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351754565_A_new_framework_for_the_sustainable_development_goals_of_Saudi_Arabia
- Noble, B. F. (2022). Environmental Impact Assessment. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/230207395_Environmental_Impact_Assessment
- Shiva, D. (2023). Statistical Description Of Data. Retrieved from <https://medium.com/@dsshiva/statistical-description-of-data-255e776b7cba#:~:text=Basic%20statistical%20description%20of%20data%20is%20a%20fundamental%20aspect%20of,and%20distribution%20of%20the%20data.>